

من وزير الاقتصاد والمالية إلى

الموضوع: النظام الجبائي لمكافأة نهاية الخدمة
المرجع: مكتوبيكم بتاريخ 16 ماي و 02 أكتوبر 2014

لقد طلبتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه معرفة النظام الجبائي للمنح التي تسنها شركتكم بمناسبة نهاية الخدمة لفائدة أعوانها والتي تضبط طبقا لنظامها الأساسي كما يلي:

- منحة تساوي ثلاث مرات الأجر الموافق لأجر الشهر الثالث عشر عند بلوغ السن القانونية للتقاعد أو عند التسريح لأسباب اقتصادية قبل بلوغ السن القانونية للتقاعد،
- منحة مكافأة نهاية الخدمة تصرف بالإضافة إلى منحة المغادرة التي يتم ضبطها من قبل اللجنة المركزية لمراقبة الطرد،
- منحة تساوي ثلاث مرات الأجر الأساسي بمناسبة الإحالة على التقاعد المبكر الإختياري.

جوابا، يشرفني إعلامكم بأن منحة الإحالة على التقاعد وغيرها من المكافآت الممنوحة للأعوان عند إحالتهم على التقاعد تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الخاضع للضريبة على الدخل طبقا لأحكام الفصل 25 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

هذا، وطبقا لأحكام الفصل 38 من نفس المجلة تعفى من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد بهذا العنوان مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها بالفصل 22 من مجلة الشغل، وذلك في الحدود المضبوطة بمقتضى التشريع المتعلق بالشغل أو في حدود المبالغ المضبوطة في إطار عمليات تسريح الأجراء لأسباب اقتصادية والمصادق عليها من قبل لجنة مراقبة الطرد أو تفقدية الشغل أو المضبوطة في إطار قرارات لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية.

مع العلم أنّ الإغفاء لا يشمل إلاّ مكافأة نهاية الخدمة حيث تبقى المبالغ الأخرى الممنوحة كمنحة الإغلام بالطرد وغرامة الطرد خاضعة للضريبة على الدخل وبالتالي للخصم من المورد طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

وعلى هذا الأساس، وفي الحالة الخاصة بمكتوبيكم، تعفى من الضريبة على الدخل مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة عند تسريح الأجراء لأسباب اقتصادية، ويتمّ الإغفاء في حدود المبالغ المضبوطة من قبل اللجنة المركزية لمراقبة الطرد.

في حين تبقى كل المنح والمكافآت الأخرى خاضعة للضريبة على الدخل طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل ويتعلق الأمر في الحالة الخاصة بـ:

- منحة المغادرة التي تصرف مع مكافأة نهاية الخدمة،
- المنح المسندة عند بلوغ السن القانونية للتقاعد،
- منحة الإحالة على التقاعد المبكر الإختياري.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام
عن وزير الاقتصاد والمالية
وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي